١٢ أبريل, ٢٠٢٦

النشرة اليومية

حصلت ام آي اس على أمر شراء بقيمة 114.6 مليون ريال سعودي من وزارة التعليم

آخر سعر: 166.6 ريال | السعر المستهدف وفق الإجماع: 185.2 ريال | أداء منذ بداية العام: 28.7%

أعلنت شركة المعمر لأنظمة المعلومات أنها استلمت أمر شراء من وزارة التعليم بقيمة 114.6 مليون ريال سعودي (شاملاً ضريبة القيمة المضافة) لتقديم خدمات ومنتجات تقنية المعلومات.

تبلغ مدة العقد سنة تقويمية واحدة، ومن المتوقع أن يبدأ الأثر المالي في الربع الثاني من عام 2026 ويستمر حتى الربع الثاني من عام 2027. ويندرج العقد ضمن قطاع الحلول، حيث بلغت إيرادات القطاع 41 مليون ريال في عام 2025، منخفضة بنسبة 29.3% على أساس سنوي مقارنة بـ 58 مليون ريال في عام 2024. كما تراجعت مساهمة القطاع في إجمالي الإيرادات من 11.4% إلى 3.2% خلال نفس الفترة. ونتوقع أن تصل إيرادات القطاع إلى 67 مليون ريال في عامي 2026 و2027، مساهمة بنسبة 3.9% و3.4% من إجمالي الإيرادات على التوالي. ونقدّر مساهمة صافي الربح بنحو 8.7 مليون ريال (ربحية السهم: 0.3 ريال/سهم)، مدفوعة بإيرادات إضافية قدرها 114.6 مليون ريال، وبافتراض هامش صافي ربح يبلغ 7.6% استناداً إلى مستويات عام 2025.

كما أعلنت الشركة عن ترسية مشروع من الشركة الوطنية للمياه بقيمة 64.8 مليون ريال (شاملاً ضريبة القيمة المضافة)، مع تاريخ متوقع لتوقيع العقد في 16 أبريل 2026، مما يعزز وضوح الرؤية بشأن الإيرادات المستقبلية.

ارتفع سهم الشركة بنسبة 28.7% على أساس سنوي، متفوقاً على مؤشر تاسي الذي ارتفع بنسبة 0.4% خلال نفس الفترة. ونحدد سعراً مستهدفاً عند 185.2 ريال للسهم، مما يشير إلى ارتفاع محتمل بنسبة 11.2% عن آخر إغلاق، في حين يتم تداول السهم حالياً عند مكرر ربحية متوقع لعام 2026 يبلغ 33.2 مرة.

إيرادات ومساهمة قطاع الحلول

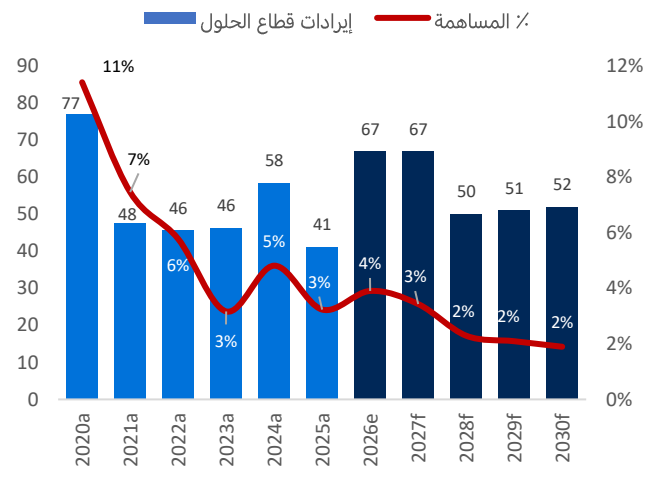

المصدر: البيانات المالية للشركة، أبحاث العربي المالية

الرسم البياني النسبي للأسعار

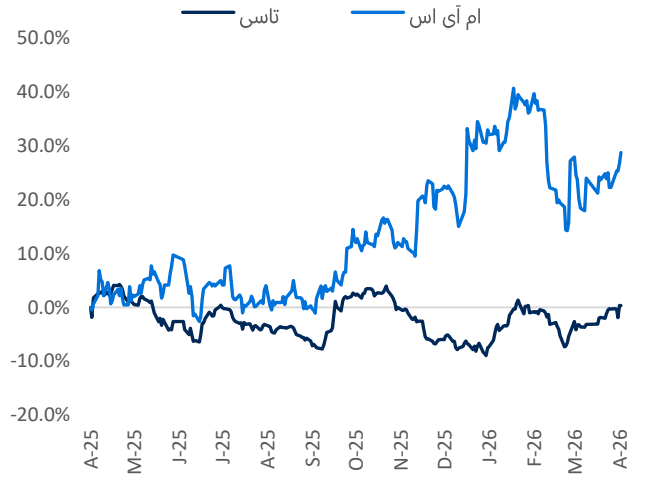

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.